الأمم المتحدة
A/C.2/78/L.64
الجمعية العامة
Distr.: Limited
15 November 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 16 (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

السلع الأساسية

مشروع قرار مقدّم من نائب رئيس اللجنة، جيسوني أبودو – بيريسبورن (غانا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/78/L.9

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 224/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 190/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 207/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 192/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 190/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 203/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 191/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 205/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 204/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 194/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في 8 أيلول/سبتمبر 2000[1] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 التي اعتمدت في 16 أيلول/سبتمبر 2005[2] وقرارها 265/60 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2006 بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

(1) القرار 2/55.

(2) القرار 1/60.

201123 171123 23-22398 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002 ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[3]،

وإذ تشير أيضا إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[4]، والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، والمعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[5]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[6] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[7] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تلاحظ الجهود الجاري بذلها لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022–2031، الذي اعتمد في آذار/مارس 2022 في الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان

---

(3) القرار 303/63، المرفق.

(4) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس – 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(5) القرار 288/66، المرفق.

(6) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ–21.

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

نمواً[8]، ومسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر 2014 في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية[9] وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية[10]، وإذ تعترف بالتحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي[11] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[12]،

وإذ تشير أيضا إلى انعقاد الحوار التفاعلي غير الرسمي لمدة يوم واحد بشأن أسواق السلع الأساسية في نيويورك في 31 آذار/مارس 2022، والذي تمخض عن موجز حدد الرسائل والاستنتاجات الأساسية لحلقتي النقاش اللتين عقدتا في أثناء الحوار،

وإذ تؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة تنفيذه للسنوات العشر الأولى، باعتبارهما إطاراً استراتيجياً لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن رؤساء الدول والحكومات أعربوا في خطة عمل أديس أبابا عن القلق إزاء التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، خصوصاً ما يتصل منها بالأغذية والزراعة وما لتلك التقلبات من نتائج بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وتحقيق نتائج أفضل في مجال التغذية، وأشاروا إلى نظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ودعوا إلى توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق، بما يتوافق مع ممارسات الإدارة المستدامة والمبادرات التي تضيف قيمة إلى منتجات صغار الصيادين، وإذ تلاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة أبرزت في تقريرها عن *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019: الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين* أن 80 في المائة من البلدان – 52 من أصل 65 – التي سجلت ارتفاعا في نسبة الجوع وزيادة في نقص التغذية في أثناء فترات تباطؤ وركود الاقتصاد في الآونة الأخيرة هي البلدان التي يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية الموجهة للتصدير و/أو الاستيراد،

وإذ تلاحظ الوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإذ تحيط علما بالقرارات التي اتخذها وبالاستنتاجات المتفق عليها بشأن السلع الأساسية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية،

وإذ تحيط علما بتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن *السلع الأساسية والتنمية* وبخاصة *تقريره عن السلع الأساسية والتنمية لعام 2023: التنويع الشامل والانتقال الطاقي*، وتقاريره *عن حالة الاعتماد*

(8) القرار 258/76، المرفق.

(9) القرار 15/69، المرفق.

(10) القرار 137/69، المرفق الثاني.

(11) القرار 283/69، المرفق الأول.

(12) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

على السلع الأساسية ومذكرته بشأن الاعتماد على السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الدور الذي ما فتئ المؤتمر يقوم به باعتباره مؤسسة في دراسة التفاعل بين أسواق السلع الأساسية والتنمية الاقتصادية وفي وضع مفهوم للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية،

وإذ تحيط علما بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 12/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[13]،

وإذ تلاحظ مع القلق أن معظم البلدان النامية لم تتمكن من التغلب على التحديات المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية لعدة عقود؛

وإذ تشدد على أهمية النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تلاحظ مع القلق أن معظم السلع الأساسية شهدت تقلبا في الأسعار، مدفوعا أساسا بمجموعة متنوعة من العوامل المتصلة بالعرض والطلب المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية والنزاعات، وأنماط الطقس، والمخاوف من حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي، وتشديد السياسة النقدية لمكافحة ارتفاع التضخم في الاقتصادات الرئيسية،

وإذ تسلّم بأن تقلب أسعار السلع الأساسية، بما فيه التقلب المفرط، يمكن أن يخلف آثارا ضارة على البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة على السواء، وإذ تلاحظ بقلق أن ذلك يمكن أن يقوض الجهود الإنمائية للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية إذ من شأنه أن يثبط الاستثمار ويوسع نطاق العجز التجاري ويؤدي إلى تفاقم الفقر في أوساط الأسر المعيشية،

وإذ تلاحظ أن تغير أسعار السلع الأساسية له آثار على مستويي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي كليهما في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية، وإذ تلاحظ أيضا أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية قد يساهم في تحسن إيرادات البلدان المصدرة المتأتية من الصادرات والضرائب، وهو أمر يسمح لها بزيادة النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية، وأن انخفاضها قد يؤدي، على عكس ذلك، إلى نقص في إيرادات التصدير والإيرادات الضريبية وإلى عجز الحكومات عن توفير السلع والخدمات الأساسية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

(13) UNEP/EA.5/Res.5.

وإذ تلاحظ أن البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية أو على عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية تضررت بشدة من جراء جائحة كوفيد-19 وأن الجائحة، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية والنزاعات، أدت أيضا إلى تباينات حادة في أسعار السلع الأساسية زادت من عمق التحديات التي تواجهها البلدان المعتمدة على تلك السلع،

وإذ تعرب عن القلق من أن الاقتصاد العالمي لم ينتعش بعد ولا يزال يمر بمرحلة مليئة بالتحديات، ومن أن النمو لا يزال ضعيفا في عدة بلدان، حيث يتسم بضعف النمو التجاري وتقلب تدفقات رؤوس الأموال واتساع نطاق الضائقة المالية والديون التي لا يمكن تحمل عبئها في بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ومن أن مصدِّري السلع الأساسية على وجه الخصوص يتضررون كثيرا بسبب قابليتهم للتأثر بتقلب أسعار السلع الأساسية، وإذ تؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح وتعزيز المؤسسات المالية الدولية باعتبارها عنصرا رئيسيا للقيام باستثمارات ضخمة متصلة بأهداف التنمية المستدامة من أجل التصدّي للتحديات العالمية بصورة أفضل، وإحراز مزيد من التقدم نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه،

وإذ تقر بالتأثير السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وخاصة على النساء والفتيات والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة،

وإذ تقر أيضا بأن القيود الهيكلية التي تواجهها المرأة باعتبارها عنصراً فاعلا في الحياة الاقتصادية، ومن ضمنها التجزؤ الذي يحصرها في العمل ذي القيمة المضافة المنخفضة أو في العمل المعيشي، وعدم المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية، وقلة إمكانيات الحصول على التدريب واكتساب المهارات بسبب التفرقة بين الجنسين في مجال التعليم وأسواق العمل والافتقار إلى الموارد، وكذلك العبء الثقيل من العمل غير المدفوع الأجر، كلها أمورٌ تجعل النساء والفتيات معرضات بوجه خاص للأثر السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا، بما فيها القيود الهيكلية التي تواجهها المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً في الحياة الاقتصادية، من أجل تنويع الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقاً للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تقر بأن حالة الارتياب السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، بما يشمل أموراً منها الطلب على السلع الأساسية وقدرات الإمداد وإيرادات السلع الأساسية والاستثمارات في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين جملة أمور، منها التجارة والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية والطاقة والتصنيع،

وإذ تلاحظ العمل على بناء توافق في الآراء بشأن المسائل المتصلة بالسلع الأساسية الذي يتم عن طريق اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما فيها اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعنية بالسلع الأساسية والتنمية والمنتدى العالمي للسلع الأساسية والمؤتمر والمعرض الأفريقيان بشأن تجارة وتمويل النفط والغاز والمعادن،

وإذ تؤكد أهمية توفير معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية الغذائية، وفقا لخطة عام 2030، وإذ تلاحظ المبادرات العالمية والإقليمية، بما فيها نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له، والمبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات، وغيرهما من النظم والبرامج الإقليمية للبيانات، وإذ تحث المنظمات الدولية المشاركة فيها والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على كفالة نشر مواد إعلامية عالية الجودة عن أسواق الأغذية في الوقت المناسب،

وإذ تعرب عن بالغ القلق مما يحدِثه تغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة من آثار سلبية على إمكانية الحصول على السلع الأساسية الزراعية واستخدامها وأسعارها، مع التسليم في الوقت ذاته بأهمية دور الأراضي وإدارتها على نحو مستدام في المنظومة المناخية،

وإذ تسلم باستمرار اعتماد العديد من البلدان النامية على صادرات السلع الأساسية والحاجة إلى التنويع الاقتصادي للحد من مدى اعتمادها عليها وزيادة قدرتها على الصمود في وجه الآثار السلبية لارتفاع مستويات تقلب أسعار السلع الأساسية والصدمات العالمية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة أن تستخدم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ثرواتها من الموارد الطبيعية لتحقيق القيمة المضافة مع مراعاة اعتبارات الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأن تعزز مشاركتها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات،

وإذ تلاحظ ازدياد الطلب على معادن معينة ذات أهمية حيوية لعمليات الانتقال العادلة والمستدامة والشاملة للجميع والفرصة التي تتيحها هذه المعادن لدعم التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في البلدان النامية المصدرة للمعادن عن طريق الارتقاء بسلاسل قيمة هذه السلع الأساسية،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[14]؛

2 - ***تسلّم*** بالترابط الوثيق بين الأداء الكافي والشفاف لأسواق السلع الأساسية وقدرة بعض البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية على تحصيل الإيرادات الضريبية المناسبة من صادرات السلع الأساسية وتعبئة الموارد المحلية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنميتها المستدامة، بوسائل تتمثل في النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتصنيع والعمل اللائق وتنويع الأسواق؛

3 - ***تشجع*** على دعم البلدان النامية لتقوم، وفقا لخططها وسياساتها الوطنية وباستخدام المساعدة التقنية، بزيادة قدرتها على اكتشاف ومنع ممارسات التلاعب بقيم الفواتير التجارية وبأسعار التحويل في قطاعات السلع الأساسية لديها، حتى تزيد من الفوائد التي تعود عليها من هذه القطاعات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

4 - ***تقر*** بحاجة البلدان النامية الغنية بالمعادن الحيوية إلى إضافة القيمة إلى سلاسل إمداداتها، بما يتماشى مع ركائز التنمية المستدامة الثلاث على نحو متوازن، كوسيلة للمساهمة في تحولها

(14) A/78/231.

الهيكلي الاقتصـــادي، وإيجاد فرص عمل لائقة، وزيادة إيرادات التصـــدير، والمشـــاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛

5 - ***تكرر تأكيد*** ضـرورة بذل المزيد من الجهود للتصـدي للتقلب المفرط في أسـعار السـلع الأساسية، بسبل تشمل على وجه الخصوص مساعدة المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين ومن ضمنهم النساء، على إدارة المخاطر، وفقا للخطط والسياسات الوطنية؛

6 - ***تشدد*** على أن البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه تحديات خاصة لأن انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تنتجها يهدد النمو المسـتدام وحالة الديون في هذه البلدان، وبالتالي تلاحظ في هذا السـياق أن التنويع الاقتصـادي وتنويع الصـادرات وتوليد القيمة المضـافة والتصـنيع يمكن أن تسـهم في تعزيز قدرة هذه البلدان على الصـــمود في مواجهـة التقلّـب المفرط في الأســـعـار، عن طريق تمكينهـا من جني إيرادات من مصادر متنوعة؛

7 - ***تقر*** بالحاجة إلى مواصـــلة بذل الجهود من أجل تنويع الاقتصـــادات وتحســـين تنظيم الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، وتحسين كفاءتها وتجاوبها وأدائها وشفافيتها، عند الاقتضاء، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

8 - ***تسلّم*** بوجود اسـتراتيجيتين رئيسـيتين للتنويع، تتمثل إحداهما في التنويع الأفقي لتصـدير أنواع مختلفة من السـلع الأسـاسـية والمنتجات الأخرى والتصـدير إلى أسـواق مختلفة، والأخرى في التنويع الرأسـي من خلال توليد القيمة المضـافة، وتلاحظ أن اسـتراتيجيتي التنويع هاتين يمكنهما الإسـهام في إيجاد وظائف دائمة ودعم عملية تصنيع تتسم بالشمول والاستدامة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

9 - ***تقر*** بالعلاقة بين التغير التكنولوجي والابتكار والتنويع الاقتصـــادي والتحول الهيكلي، وتلاحظ بقلق ضـآلة ما أحرزه معظم البلدان النامية المعتمدة على السـلع الأسـاسـية من مكاسـب في سـد الفجوات التكنولوجية في السنوات الخمس والعشرين المنصرمة وتلاحظ أن ما يمكنه المساعدة في سد تلك الفجوات هو اكتساب قدرات تكنولوجية وفقا لشروط متفق عليها، واعتماد سياسات ذات صلة، واستكشاف إمكانية إنشـاء معاهد وطنية، حسـب الاقتضـاء، ترعى الابتكار والتطوير التكنولوجي باتسـاق مع أهداف التنمية المستدامة؛

10 - ***تشجع*** الدول الأعضاء وشركاء التنمية والقطاع الخاص على تشجيع التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية عن طريق الاستثمار في القدرة الإنتاجية على نحو مسؤول ومستدام، وتراكم رأس المال المادي، وإضافة القيمة لسلاسل الإمداد بالسلع الأساسية، وبناء القدرات البشرية، والبنية التحتية، وتحسـين القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، وتعزيز المؤسـسـات والحوكمة، باتسـاق مع أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ بالاعتبار ما لدى استراتيجيات التنويع من إمكانية في الإسهام في توفير العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصـادي (الهدف 8) وإقامة بنى تحتية قادرة على الصـمود، وتحفيز التصـنيع المستدام، وتشجيع الابتكار (الهدف 9)؛

11 - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السـلع الأسـاسـية وأن يعزز التعاون معها من أجل التصـدي للعوامل التي تحدث عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أمورا من بينها التنويع، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومحدودية فرص الحصـــول

على الخدمات المالية، مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، وضعف الهياكل الأساسية، ولا سيما في ما يتعلق بتكلفة وسائل النقل والتخزين ومدى توافرها، ونقص المهارات في مجال إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛

12 - ***تشدد*** على أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وارتفاع مستويات الاستثمار في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لتشجيع التنويع وتحسين الهياكل الإنتاجية المدمجة في سلاسل القيمة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

13 - ***تشدد أيضا*** على أهمية الاتساق في إدماج البلدان النامية في سلاسل قيمة السلع الأساسية، ولا سيما من خلال توليد القيمة المضافة على الصعيدين المحلي والإقليمي؛

14 - ***ترحب*** بالاختتام الناجح للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في جنيف في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، تحت رئاسة حكومة كازاخستان، وتتطلع إلى المؤتمر الوزاري الثالث عشر المقرر عقده في الفترة من 26 إلى 29 شباط/فبراير 2024 في أبو ظبي؛

15 - ***تلاحظ بقلق*** أن بطء التعافي من جائحة كوفيد-19 وتفاوته يضران بالبلدان النامية بصورة خاصة، بما في ذلك البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وتقر بأن التجارة الدولية يمكن أن تؤدي دورا في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030[15] وتحقيق نمو مستدام وقوي ومتوازن تعمّ فوائده الجميع؛

16 - ***تدعو*** إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات السياساتية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وذلك بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق كبير، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر تكون موجهة نحو السوق؛

17 - ***تؤكد*** أهمية وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الزراعية التي تعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في مجال الأمن الغذائي وتحسين النتائج المتحققة في مجال التغذية وتتناوله بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تدابير التصدي في الأجلين القصير والطويل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والأزمات الغذائية في البلدان النامية؛

18 - ***تسلّم*** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي، وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي في ما بين بلدان الجنوب؛

19 - ***تشدد*** على أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية العالية الجودة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة وزيادة التنويع في السلع الأساسية، بما في ذلك الإنتاج ذو القيمة المضافة، والتجارة بهذه السلع، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة

(15) القرار 1/70.

البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في أن تعمم، استناداً إلى الظروف والأولويات الإنمائية الوطنية، سياسات تجارية وكذلك سياسات استثمارية ومالية سليمة بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية، وعلى مساعدة تلك البلدان على الاستثمار في البحث والابتكار والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية المستدامة وعلى دعم هذه الأنشطة؛

20 - ***تؤكد*** أن المساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية لهما أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديداً للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما فيها الإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية العالية الجودة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

21 - ***تؤكد أيضا*** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات في ما يتعلق بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

22 - ***تشير*** إلى الاتفاق على أن يواصل المؤتمر الوزاري والهيئات المختصة في منظمة التجارة العالمية استعراض تأثير نتائج جولة أوروغواي على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية استعراضاً منتظماً، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتتطلّع في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

23 - ***تقر*** بأن ارتفاع مستوى التقلب في أسعار الأغذية في بلدان شتى واستمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي يواجهها مئات الملايين من البشر، ولا سيما في أفريقيا وجنوب وغرب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يبرزان الحاجة إلى منظومات أغذية زراعية تتسم بالتنوع والقدرة على الصمود، في سبيل التقليل من المخاطر المرتبطة بالصدمات المستقبلية، وضمان الحصول على الأغذية المأمونة والكافية والمغذية واتّباع النظم الغذائية الصحية المتنوّعة، من خلال دعم التنويع الواسع النطاق لهذه الاقتصادات، وبناء قطاع أقوى لإنتاج الأغذية يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعزيز الإنتاجية والروابط مع السوق في سلاسل الإمدادات الغذائية، وزيادة الاستثمارات لجعل القطاع الزراعي أكثر تنوعا، والسعي إلى إقامة شراكات لزيادة التجارة وتعزيز سلاسل الإمداد؛

24 - ***تشدد*** على أن تحسين فرص الحصول على أغذية مأمونة وكافية ومغذية ونظم غذائية صحية متنوّعة وصيانة الأمن الغذائي أثناء الأزمات يتطلبان بذل جهود لحماية الفئات الأكثر ضعفا، وهو ما يؤكد، استنادا إلى تجارب جائحة كوفيد-19، الحاجة إلى سن سياسات اجتماعية واقتصادية تكون مصممة لمواجهة آثار الدورات الاقتصادية المعاكسة وتشكِّل حاجزاً يمتص صدمات تقلبات الدخل؛

25 - ***تشجع*** البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد باتخاذ خطوات نحو بلوغ الهدف المتمثل في تنفيذ عملية وصول منتجات أقل البلدان نمواً جميعها إلى الأسواق بصورة دائمة دون أن تخضع لرسوم

جمركية أو حصص، والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، على أن تفعل ذلك، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام 2005؛

26 - ***تلاحظ*** الجهود الجارية لجعل الهيكل المالي الدولي أقدر على الاستجابة للتحديات العالمية، وتسلّم بضرورة بذل مزيد من الجهود، وتشجع بقوة في هذا الصدد المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية على أن تساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار تقلبات أسعار السلع الأساسية، بما فيها التقلبات المفرطة، كلٌّ وفقاً لولايته؛

27 - ***تؤكد من جديد*** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

28 - ***تسلّم*** بأهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعماً للتنمية؛

29 - ***تحيط علما*** بالمساهمات الهامة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بتعزيز التنسيق فيما بينها وتحديد وتنفيذ تدابير مبتكرة لتمكين قطاع السلع الأساسية من الإسهام بشكل مستدام في التنمية الاقتصادية، بما يشمل التوصل إلى طرق للحد من القابلية للتضرر من تقلبات أسعار السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية بهدف تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، وتعزيز التنويع وإضافة القيمة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وتمتين سلسلة الأسواق وتحسين هياكل الأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة بشكل فعال، استنادا إلى فهم مشترك لإسهام السلع الأساسية في التنمية المستدامة؛

30 - ***تؤكد*** ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

31 - ***ترحب*** بالاختتام الناجح للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في بربادوس في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

32 - ***تلاحظ*** أن المنتدى الأول المعني بسلاسل الإمداد العالمية سينعقد بتنظيم مشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وحكومة بربادوس في الفترة من 21 إلى 24 أيار/مايو 2024؛

33 - ***تؤكد*** أهمية تيسير سبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما يتفق تماماً وقواعدها؛

34 - ***تشدد*** على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم للتجارة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع مراعاة القدرة على تحمل الديون؛

35 - ***ترحب*** بالالتزام بمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، وبتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها؛

36 - ***تؤكد*** أن الإيرادات المتأتية من إنتاج السلع الأساسية وصادراتها تظل بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة عام 2030، نظرا إلى حاجة البلدان النامية إلى تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن أسعار السلع الأساسية ظلت تشهد تقلبا عاليا منذ عام 2022، وهو الأمر الذي شكل ضغطا على الميزانيات الحكومية في البلدان النامية؛

37 - ***تدعو*** رئيس الجمعية العامة إلى تنظيم جلسة تحاور غير رسمية في الجمعية العامة لمدة يوم واحد بشأن أسواق السلع الأساسية في النصف الأول من عام 2024 لاستعراض الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، والاستراتيجيات الممكنة للتنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات، وكذلك توليد القيمة المضافة من أجل التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بهدف تبادل الخبرات والدروس المستفادة، في موعد وشكل يقررهما رئيس الجمعية العامة؛

38 - ***تهيب*** بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والعالمية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بما فيها على وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجميع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية المعنية أن تواصل، في حدود ولاية كل منها، بحث مسألة قلة التصنيع والتنويع في اقتصادات بعض البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في ما يتعلق بقدرة الدول الأعضاء على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛

39 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريراً عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز بشكل خاص على التوصيات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات وإنتاج السلع الأساسية وتوليد القيمة المضافة من أجل التنمية المستدامة، باتساق مع تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[16]، وتقرر في هذا الصدد أن تدرج، ضمن البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي" من جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين، البندَ الفرعي المعنون "السلع الأساسية".

---

(16) القرار 313/69، المرفق.